

باب القرض

- ❖ تعريفه: لغة: القطع
اصطلاحاً: دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله.
- ❖ حكمه وادلته: جائز بالإجماع من حيث كونه عقد، مندوب للمقرض، مباح للمقترض، ودليله عموم قوله تعالى ﴿وَأَقْرِضُوا اللَّهَ﴾، وعموم قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (من نفس عن مسلم كربة) الحديث، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين، إلا كان كصدقة مرة).
- ❖ ضابط ما يصح قرضه:
كل ما صح بيعه صح قرضه، ويستثنى من ذلك بنو آدم.
- ❖ علة منع قرض بني آدم:
١. لم ينقل.
٢. ليسوا من المرافق.
٣. يفضي إلى أن يقترض جارية يطؤها ثم يردّها.
- ❖ شروط صحة القرض:
١. معرفة قدر القرض وصفته.
٢. أن يكون ممن يصح تبرعه (جائز التصرف، وهو: الحر المكلف، الرشيد، وعنده أهلية التبرع).
٣. أن يكون مما يصح بيعه.
٤. أن يكون بلفظه.
- ❖ الألفاظ التي يصح بها:
١. اقترضت كذا.
٢. أسلفتك كذا.
٣. كل ما أدى معناهما.
- ❖ متى يملك المقرض ويلزم؟ بالقبض
- ❖ حكم التأجيل فيه:
اختلف فيه على قولين:
١. لا يصح التأجيل، لأنه عقد منع فيه من التفاضل، فنع الأجل فيه كالصرف.
٢. يصح التأجيل ويلزم إلى أجله، لعموم قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (المسلمون على شروطهم)، وهذا الأرجح.
- ❖ أحكام رد عين القرض:
١. إن كان مثلياً ورد عينه لزم المقرض قبوله لأنه رده على صفة حقه، سواء تغير سعره أو لا.
٢. إن كان متقوماً لم يلزم المقرض قبوله وله الطلب بالقيمة، لأن الثابت في ذمة المقترض البدل.

❖ أحكام بدل القرض:

١. إن كان القرض مثليا يرد المثل، فإن تعذر رد قيمته وقت التعذر (الإعواز)، لأنها ثبتت في الذمة حينئذ.
٢. إن كان القرض متقوما رد قيمتها وقت القرض.

❖ حكم القرض الذي يجر نفعاً وربما القرض:

يحرم اشتراط كل شرط جر نفعاً كأن يسكنه داره، أو يقضيه خيراً منه لأنه عقد إرفاق وقربة فإذا شرط فيه الزيادة أخرجه عن موضوعه.

❖ متى يجوز النفع في القرض؟

ألا يكون مشروطاً ولا متواطئاً عليه، أن يكون بعد الوفاء لا قبله، والدليل لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (استسلف بكرة فرد خيراً منه وقال (خيركم أحسنكم قضاء)).

❖ حكم تبرع المقرض لمقرضه قبل وفائه بشيء لم تجر عاداته به قبل القرض:

لا يجوز، إلا أن ينوي المقرض مكافأته على ذلك الشيء أو احتسابه من دينه فيجوز له قبوله، لأدلة منها:

١. عموم نصوص الكتاب والسنة في النهي عن الربا في القرض والبيع.
٢. حديث (لا يحل سلف وبيع).
٣. حديث أنس مرفوعاً قال (إذا أقرض أحدكم قرضاً، فأهدى إليه، أو حملة على الدابة، فلا يركبها، ولا يقبله، إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك).
٤. قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كل قرض جر نفعاً فهو ربا.
٥. الإجماع.

❖ أحكام مكان الوفاء بالقرض:

الوفاء بالقرض إما أن يكون في بلد الإقراض أو في غيره، فإن كان في بلد الإقراض وجب الوفاء، فإن كان في غيره فله حالان:

١. إن لم يكن في حملة مؤونة كالأثمان وجب على المقرض الوفاء حيث طلبه.
 ٢. إن كان في حملة لبلد الوفاء مؤونة فلذلك حالان أيضاً:
- أن تكون قيمته في بلد القرض أكثر أو مساوية، يجب رد المثل.
 - أن تكون قيمته في بلد القرض أنقص، وجب رد القيمة.

❖ الاقتراض بالجاء وأخذ الأجر على ذلك:

له حالان:

١. أن يكون المقرض بالجاء ضامناً للآمر، فلا يجوز أخذ الأجرة، لأن الدين يلزمه فصار كالقرض، فإن أخذ عوضاً صار القرض جارةً لمنفعة.

٢. أن يكون المقترض بالجاه كالوكيل للأمر، فيجوز أخذ الأجرة على ذلك.

❖ مسائل معاصرة تتعلق بالقرض:

١. أثر تغير العملة في السداد: العبرة في وفاء الديون الثابتة بعملة ما هي بالمثل، وليس بالقيمة، لأن الديون تقضى بأمثالها، فلا يجوز ربط الديون الثابتة في الذمة أي كان مصدرها بمستوى الأسعار.
٢. اشتراط السداد بعملة أخرى: الدين الحاصل بعملة معينة لا يجوز الاتفاق على تسجيله في ذمة المدين بما يعادل قيمة تلك العملة من الذهب أو عملة أخرى، بمعنى أن يلتزم المدين بأداء الدين بالذهب أو العملة الأخرى المتفق عليها، وصدرت فتوى من اللجنة الدائمة للإفتاء بتحريم ذلك، وعللوا ذلك بأن هذا يجعل العقد عقد مصارفة وليس قرضا.

باب الرهن

❖ تعريفه: لغة: الثبوت والدوام.

اصطلاحاً: توثيق دين بعين يمكن استيفاؤه منها أو من ثمنها.

- ❖ حكمه وأدلته: جائز، لقوله تعالى ﴿فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾، وأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مات ودرعه مرهونة، وأجمع العلماء عليه.
- ❖ الحكمة من مشروعيته: حفظاً للأموال وسلامة من التنازع.
- ❖ شروطه:

١. معرفة قدره وجنسه وصفته.
 ٢. كون الراهن جائز التصرف.
 ٣. كون الرهن ملك للراهن أو مأذوناً له فيه.
 ٤. كونه في عين يصح بيعها.
 ٥. كونه مع العقد أو بعده لا قبله (على المذهب، وعنه يجوز).
 ٦. كونه بدين ثابت أو يؤول إلى دين ثابت.
- ❖ ضابط ما يصح رهنه: كل عين يجوز بيعها.
- ❖ وقت عقد الرهن: على المذهب يصح مع العقد أو بعده لأنه تابع للحق فلا يسبقه، واختار أبو الخطاب جوازه قبله أيضاً وهو الراجح.
- ❖ شرط الدين الذي يكون الرهن به:
- أن يكون بدين ثابت أو مآله إليه، ولو كان على عين مضمونة كعارية، ومقبوض بعقد فاسد، ونفع إجارة في ذمة، لا على دين كتابه لأن المكاتب له أن يعجز نفسه أو يعجز فلا يصح أخذ الرهن عليه.
- ❖ حكم الرهن من حيث الجواز وال لزوم: لازم من جهة الراهن، وجائز من جهة المرتهن.

- ❖ متى يلزم الرهن؟ بالقبض.
- ❖ حكم التصرف في الرهن قبل قبضه من المرتهن:
 ١. إن كان تصرفاً يزيل ملكه عنه - كبيع أو عتق - بطل.
 ٢. إن كان تصرفاً لا يزيل ملكه عنه - كإجارة وتديير - نفذ وصح.
- ❖ حكم رهن المبيع قبل قبضه:

في المسألة قولان:

 ١. يجوز رهن المبيع قبل قبضه غير المكيل والموزون والمذروع والمعدود، وهذا اختيار البهوتي.
 ٢. يجوز رهن المكيل والموزون ونحوهما قبل قبضها، وهذا اختيار القاضي وشيخ الإسلام.
- ❖ حكم رهن العارية والمؤجر:

يصح رهنهما، وللمعير والمؤجر الرجوع عنهما قبل إقباض المستعير والمستأجر لا بعده.
- ❖ حكم تصرف كل منهما في الرهن المقبوض: لا ينفذ تصرف أحد منهما فيه بغير إذن الآخر، لأنه يفوت على الآخر حقه، فإن لم يتفقا على المنافع لم يجز الانتفاع، وكانت معطلة.
- ❖ نماء الرهن ومؤوته: النماء تبع ملحق بالرهن، ومؤوته على الراهن لحديث سعيد بن المسيب (لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه، له غنمه وعليه غرمه).
- ❖ تلف الرهن، ضمانه وآثاره:

هو أمانة في يد المرتهن فلا يضمنه إن تلف من غير تعد ولا تفريط منه لقوله (لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه، له غنمه، وعليه غرمه)، فإن تعدى أو فرط ضمن، ولا يسقط بهلاك الرهن شيء من دينه.
- ❖ إن ادعى مرتهن تلف الرهن بحادث ظاهر، كنهب، وحريق، فما الحكم؟

يكلف بينة تشهد بالحادث الظاهر، لعدم خفائه، ثم بعد إقامته البينة قبل قوله في التلف بالحادث الظاهر، بدون بينة تشهد بأنه تلف بالحادث الظاهر، وقبل قوله في عدم التفريط ونحوه، كعدم التعدي.
- ❖ الآثار المترتبة على تلف بعض الرهن:

يكون باقيه رهن بجميع الدين لأن الدين كله متعلق بجميع أجزاء الرهن ولا ينفك بعضه مع بقاء بعض الدين.
- ❖ حكم الزيادة في الرهن والدين:
 - تجوز الزيادة في الرهن، لأنه زيادة استيثاق.
 - الزيادة في دينه على قولين:
 ١. لا تجوز لأن الرهن اشتغل بالدين الأول والمشغول لا يشغل.
 ٢. يجوز، وهو الراجح.
- ❖ يصح تعدد الراهن والمرتهن.

❖ بيع الرهن عند حلول الدين:

١. أن يكون الراهن أذن للمرتهن أو العدل الذي تحت يده الرهن في بيعه باعه، ويعتبر إذن المرتهن إن كان البائع العدل.

٢. إن لم يأذن الراهن في بيعه ولم يوفّ، أجبره الحاكم على الوفاء أو بيع الرهن، فإن امتنع حبسه أو عزّره حتى يفعل، فإن لم يفعل بأن امتنع أو كان غائباً باعه الحاكم ووفى دينه، والقول الراجح أنه إذا امتنع باعه الحاكم ولو لم يحبسه ولم يعزّره.

❖ شروط من يكون عنده الرهن:

١. كونه جائز التصرف، لا صبي أو عبد بغير إذن سيده أو مكاتب بغير جعل، إلا بإذن سيده.

٢. أن يتفقا عليه.

❖ حكم نقل الرهن عن يد العدل:

ليس للراهن ولا للمرتهن إذا لم يتفقا، ولا للحاكم نقله عن يد العدل إلا أن تتغير حاله وللوكيل -العدل- رده عليهما لا على أحدهما.

❖ ما يبيع به العدل:

إن أذنا له في بيع الرهن لم يبيع إلا بنقد البلد، لأن الحظ فيه لرواجه، فإن تعدد باع بجنس الدين، فإن عدم فيما ظنه أصلح، فإن تساوت عينه حاكم، وإن عينا نقدا تعين ولم تجز مخالفتها، فإن اختلفا لم يقبل قول واحد منهما، ويرفع الأمر للحاكم ويأمر ببيعه بنقد البلد، سواء كان من جنس الحق أو لم يكن، وافق قول أحدهما أو لا.

❖ ضمان الثمن بعد البيع:

إذا قبض العدل الثمن فتلف في يده من غير تفريط فمن ضمان الراهن، لأنه أمانة بيد العدل.

❖ إذا ادعى العدل دفع الثمن إلى المرتهن فأنكره وليس للعدل بينة بدفعه، ولم يكن الدفع بحضور الراهن، فما الحكم؟
يضمن العدل؛ لأنه فرط حيث لم يشهد، ولأنه إنما أذن له في قضاء مبرئ ولم يحصل، فيرجع المرتهن على راهنه، ثم هو على العدل.

❖ الشروط في الرهن:

١. تنافي مقتضى العقد، يفسد الشرط ويصح الرهن، كأن يشترط ألا يبيع الرهن إذا حل الدين.

٢. لو شرط إن جاءه بحقه في وقت كذا وإلا فالرهن له، فسد الشرط وصح الرهن.

❖ فيمن يقبل قوله:

١. يقبل قول الراهن في قدر الدين، وفي رده، وكونه عصيرا لا خمرا.

٢. يقبل قول الراهن على نفسه دون المرتهن إذا أقر أن الرهن ملك غيره، أو أنه جنى، ويحكم بإقراره بعد فكه، إلا إن صدقه المرتهن.

❖ انتفاع المرتهن بالرهن:

١. إذا كان الرهن دابة، له أن يركب ما يركب ويحلب ما يحلب بقدر نفقته متحرراً للعدل بلا إذن الراهن، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً، ولبن الدري يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً، وعلى الذي يركب ويشرب النفقة) وتسترضع الأمة بقدر نفقتها، ولا تقاس عليها السيارات لأن الدواب تهلك إذا لم ينفق عليها.
٢. إذا كان الرهن ما عدا ما ذكر سابقاً من الرهن فلا ينتفع به إلا بإذن مالكه.

❖ الرجوع بالنفقة على الراهن:

- إن كان الرهن حيوان:

١. فأنتفق عليه بغير إذن الراهن مع إمكان استئذانه لم يرجع على الراهن ولو نوى الرجوع، لأنه متبرع أو مفرط، حيث لم يستأذن المالك، مع قدرته عليه.
 ٢. فإن تعذر استئذانه، وأنفق بنية الرجوع رجع على الراهن ولو لم يستأذن الحاكم لاحتياجه لحراسة حقه.
- إن لم يكن حيواناً كأن كان داراً فعمره المرتهن بلا إذن الراهن رجع بآلته فقط لأنها ملكه لا بما يحفظ به مالية الدار، وأجرة المعمرين لأن العمارة ليست واجبة على الراهن، فلم يكن لغيره أن ينوب عنه فيها

باب الضمان

- ❖ تعريفه: التزام ما وجب على غيره - مع بقاءه على المضمون عنه - وما قد يجب.
- ❖ حكمه ودليله: جائز بالكتاب والسنة والإجماع في الجملة، قال تعالى ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾، وللترمذي مرفوعاً «الزعم غارم» أي ضامن، وحكى الإجماع - في الجملة - الموفق وغيره.
- ❖ الألفاظ التي يصح بها: ويصح بلفظ ضمين، وكفيل وقبيل وحميل، وزعيم وتحملت دينك، أو ضمنته أو هو عندي، ونحو ذلك، وبإشارة مفهومة من أخرس.
- ❖ شرط من يصح منه الضمان: الحر المكلف الرشيد جائز التصرف.
- ❖ هل يصح الضمان من المفلس والقن والمكاتب؟
يصح الضمان من المفلس مطلقاً لأنه تصرف في ذمته، أما القن والمكاتب فيشترط إذن سيدهما.
- ❖ ثمرة الضمان:

فيه قولان:

١. أن لرب الحق مطالبة من شاء من المضمون عنه والضامن في الحياة والموت لأن الحق ثابت في ذمتهما وهذا المذهب.
٢. أنه لا يطالب الضامن إلا إذا تعذرت مطالبة المضمون عنه لأن الضمان استيثاق فهو بمنزلة الرهن، فإن اشترط ذلك أو كان العرف كذلك جاز له مطالبة أيهما شاء.

- ❖ متى تبرأ ذمة الضامن والمضمون عنه؟ تبرأ ذمة المضمون عنه بإبراء، أو قضاء، أو حوالة
- ❖ من يعتبر معرفته ورضاه في الضمان: يعتبر رضى الضامن فقط لأن الضمان تبرع بالتزام الحق، ولا تعتبر معرفة أحد منهم ولا رضى المضمون له والمضمون عنه.
- ❖ أنواع مما يصح ضمانه:

١. ضمان المجهول إذا آل إلى العلم، لقوله تعالى ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ، حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ وحمله غير معلوم.
٢. ضمان ما يؤول إلى الوجوب، كضمان العواري والمغصوب والمقبوض بسوم ونحوها.
٣. ضمان عهدة مبيع ولها صورتان:

- أن يضمن الثمن للمشتري إذا ظهر المبيع مستحقا لغير البائع، أو رد بعيب.
- أن يضمن الثمن للبائع قبل تسليمه أو ظهر به عيب أو ظهر مستحقا لغير المشتري.
- ٤. ضمان ما سيجب، بأن يضمن ما يلزمه من دين، أو ما يداينه زيد لعمره ونحوه وللضامن إبطاله قبل وجوبه.
- ٥. ضمان التعدي في الأمانات لا ضمان الأمانات لأن الأمانة غير مضمونة على صاحب اليد، فكذا ضمانه.
- ❖ ألفاظ ضمان عهدة المبيع: ضمنت عهديه، أو دركه، ونحوها.
- ❖ رجوع الضامن بالدين إذا قضاها:
- لقضاء الدين من الضامن أحوال:

١. إن كان مما يشترط في أدائه النية كالزكاة ونحوها فليس له الرجوع لأن ذمة المضمون عنه لم تبرأ فهو لم يفوضه.

٢. إن كان مما لا يشترط فيه أدائه النية فله حالان:

- إن قضى الدين بنية الرجوع رجع سواء أذن له أم لا، لأنه قضاء مبرئ للذمة.
- إن قضى الدين بغير نية الرجوع لم يرجع، لأنه متطوع بذلك أشبه الصدقة.

- ❖ الضمان البنكي: هو تعهد من البنك بقبول دفع مبلغ معين عند الطلب إلى المستفيد في ذلك الخطاب نيابة عن طالب الضمان، عند عدم قيام الطالب بالتزامات معينة قبل المستفيد.

- ❖ الحاجة إلى الضمان البنكي: أنه ضمان نقدي عند الدخول في مناقصات للقيام بمشروع معين أو تأمين أشياء لجهة ما، فهو تأمين نقدي متى تخلف الطالب عن القيام بالتزاماته فإن البنك يدفع القيمة المحددة إلى المستفيد ويرجع المصرف على الطالب.

- ❖ أنواع الخطاب الضماني:

١. خطاب ابتدائي: لضمان البدء في المشروع، ويستحق فيه الدفع عند عدم قيام الطالب باتخاذ الترتيبات العملية عند رسو المناقصة عليه.

٢. خطاب نهائي: يستحق الدفع فيه عند تخلف العميل عن القيام بالتزاماته المنصوصة في العقد.

❖ التكييف الشرعي له:

إن خطاب الضمان بنوعيه الابتدائي والنهائي لا يخلو إما أن يكون بغطاء أو بدونه، فإن كان بدون غطاء وهو ضم ذمة الضامن إلى ذمة غيره، بما يلزم حالا أو مآلا، وهذه هي حقيقة ما يعنى في الفقه الإسلامي باسم الضمان أو الكفالة، وإن كان خطاب الضمان بغطاء، فالعلاقة بين طالب خطاب الضمان ومصدره هي الوكالة، والوكالة تصح بأجر أو بدونه، مع بقاء علاقة الكفالة لصالح المستفيد-المكفول له-، والكفالة عقد تبرع يقصد به الإرفاق والإحسان وقد قرر الفقهاء عدم جواز أخذ العوض على الكفالة لأنه في حال أداء الكفيل مبلغ الضمان يشبه القرض الذي جر نفعا على المقرض وذلك ممنوع شرعا، وبناء على ذلك قرر المجمع ما يلي:

١. أن خطاب الضمان لا يجوز أخذ الأجر عليه لقاء عملية الضمان، التي يراعى فيها عادة مبلغ الضمان ومدته، سواء أكان بغطاء أو بدونه.

٢. أن المصاريف الإدارية في إصدار خطاب الضمان بنوعيه جائزة شرعا، مع مراعاة عدم الزيادة على أجر المثل، وفي حال تقديم غطاء كلي أو جزئي يجوز أن يراعى في تقدير المصاريف بإصدار خطاب الضمان ما قد تتطلبه المهمة الفعلية لأداء ذلك القرار.

فصل في الكفالة

❖ تعريفها:

التزام رشيد إحضار من عليه حق مالي لربه.

❖ علاقتها بالضمان:

الضمان التزام بالحق، أما الكفالة فالتزام بإحضار بدن من عليه الحق.

❖ الألفاظ التي تتعقد بها: تتعقد بما ينعقد به الضمان ولكن تضاف إلى البدن، كقوله أنا ضمين ببدنه.

❖ من تصح الكفالة ببدنه؟

١. من عنده عين مضمونة.

٢. من عليه دين.

❖ من لا تصح الكفالة ببدنه؟

١. من عليه حد، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لا كفالة في حد).

٢. من عليه قصاص، لأنه لا يمكن استيفاؤه من غير الجاني.

٣. الزوجة، لأن المقصود من الزوجة لا يستوفى من غيرها.

٤. الشاهد، لأن الكفيل ليس بشاهد.

٥. مجهول، لأنه لا يمكن تسليمه.

❖ من يعتبر رضاه بالكفالة: يعتبر رضى الكفيل لأنه التزام بالحق، ولا يعتبر رضى الكفول به ولا المكفول له.

❖ ما يبرأ به الكفيل:

١. بموت المكفول لأن الحضور سقط عنه.
٢. إذا تلفت العين بفعل الله تعالى قبل المطالبة.
٣. إذا أسلم المكفول نفسه.
٤. إذا سلم الكفيل المكفول بحل العقد وقد حل الأجل أو لا.

❖ متى يضمن الكفيل ما على المكفول:

- إن لم يشترط الكفيل البراءة من الدين عند تعذر إحضار المكفول فإنه يضمن ما عليه إذا:
١. تعذر إحضار المكفول مع حياته.
 ٢. غاب ومضى زمن يمكن إحضاره فيه.

باب الحوالة

❖ تعريفها: نقل دين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه.

❖ الأطراف التي فيها:

١. المحيل: المدين.
٢. المحال أو المحتال: الدائن.
٣. المحال عليه: من يقوم بقضاء الدين.

❖ حكمها ودليله:

ثابتة بالسنة والإجماع، فأما السنة فقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ) وفي لفظ (ومن أحيل بحقه على مليء، فليحتل)، وحكى الموفق وغيره الإجماع على ثبوتها.

❖ الألفاظ التي تتعقد بها:

أحلتك وأتبعتك بدينك على فلان، ونحوها.

❖ شروط صحتها:

١. أن يكون الدين المحال عليه مستقراً، ليس عرضة للفسخ.
 ٢. اتفاق الدينين جنساً ووصفاً ووقتاً وقدرًا.
 ٣. رضى المحيل.
 ٤. العلم بالمال.
 ٥. أن يكون مما يثبت مثله في الذمة بالإتلاف.
- ❖ تعريف المليء: القادر بماله فيجد الوفاء، وبقوله بأن لا يكون ماطلاً، وببدنه بأن يمكن إحضاره إلى مجلس القضاء.

❖ أثر صحة الحوالة: تنقل الحق إلى ذمة المحال عليه ويرى المحيل بمجرد الحوالة، فلا يملك المحتال الرجوع على المحيل بحال.

❖ من لا يعتبر رضاه في الحوالة: لا يعتبر رضى المحال عليه مطلقاً، أما المحتال فلا يعتبر رضاه إن كان المحال عليه مليئاً.

❖ أحوال بطلان الحوالة:

١. إن كان المحال عليه مفلساً ولم يرَضَ المحتال بالإحالة بطلت الإحالة وللمحال الرجوع على المحيل، أما إن رضى المحتال بالإحالة سواء علم أو لم يعلم بفلس المحال عليه فليس له الرجوع على المحيل، لأنه مفترط بعدم الاشتراط، وعنه له الرجوع إن لم يعلم بفلسه وهو الأرجح.

٢. إذا أحيل بثمن مبيع أو أحيل به عليه فبان البيع باطلاً.

❖ أثر بطلان البيع وفسخه في الحوالة:

إذا بطل البيع بطلت الحوالة فيتبقى ذمة المحال عليه مشغولة للمحيل، أما إن انفسخ البيع فلا تبطل الحوالة فتكون ذمة المحال عليه مشغولة للمحتال، وذمة المحتال مشغولة للمحيل.

❖ الاختلاف في الحوالة:

١. إن اختلفا هل كان اللفظ أحلتك أو وكلتك فالقول قول مدعي الوكالة.

٢. إن اتفقا بأن اللفظ أحلتك أو أحلتك بديني، وأدعى أحدهما الوكالة صدق.

٣. إن اتفقا بأن اللفظ أحلتك بدنيك، فالقول قول مدعي الحوالة، لأن اللفظ صريح.

٤. إذا طالب الدائن المدين، فقال أحلت علي فلاناً الغائب. وأنكر المدين، ولا بينه، قبل قول الدائن مع يمينه.

باب الصلح

❖ تعريفه: لغة: قطع المنازعة.

اصطلاحاً: معاهدة يتوصل بها إلى إصلاح بين متخاصمين.

❖ أدلة ثبوته:

ثابت بالكاتب والسنة والإجماع، قال تعالى ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً)، صححه الترمذي.

❖ أقسام الصلح في الأموال:

١. الصلح عن إقرار.

٢. الصلح عن إنكار.

❖ الصلح عن إقرار:

• الصلح عن الحق بجنسه، ولتصحححه شروط:

١. ألا يقع بلفظ الصلح، والقول الثاني أنه يصح وإن وقع بلفظه.

٢. أن لم يكن شرطاه، لأنه يفضي إلى المعاوضة فكأنه عاوض عن بعض حقه ببعض.

٣. ألا يمنعه حقه بدون الصلح، لأنه أكل لمال الغير بالباطل.

٤. أن يكون ممن يصح تبرعه.

• الصلح عن الحق بغير جنسه، وله أحوال:

١. إن كان بنقدٍ عن نقدٍ فهو عقد صرف.

٢. إن كان بعرضٍ عن نقدٍ فهو عقد بيع.

٣. إن كان بمنفعة كسكنى دار فإجارة.

٤. إن كانت امرأة وصالحت بتزويج نفسها فصداق.

❖ المصالحة عن المؤجل ببعضه حالا وعكسه (ضع وتعجل):

١. إن صالح عن المؤجل ببعضه حالا، فيه روايتان عن الإمام أحمد:

• لا يصح في غير الكتابة، لأن القدر الذي حطه هو عوض عن تعجيل ما فيه الذمة، وبيع الحلول والتأجيل لا يجوز.

• يصح لبراءة الذمة، وهو اختيار شيخ الإسلام وابن القيم.

٢. إن صالح عن الحال ببعضه مؤجلا، فيه قولان:

• يصح الإسقاط دون التأجيل، وهذا المذهب.

• يصح الإسقاط والتأجيل، وهذا اختيار شيخ الإسلام وابن القيم.

❖ إن صالحه عن ملكه على ملكه أو منفعته، فما الحكم؟

لا يصح الصلح، ويكون تبرعا، متى شاء أخرجه، وإن فعله على سبيل المصالحة، معتقداً وجوبه عليه بالصلح، رجع عليه بأجرة ما سكن وأخذ ما كان بيده من الدار، لأنه أخذه بعقد فاسد.

❖ حكم مصالحة المكلف ليقرب بالعبودية أو امرأة لتتقر بالزوجة بعوض؟

لا يصح لأن ذلك صلح يحل حراما.

❖ حكم دفع المدعى عليه العبودية والمرأة المدعى عليها الزوجية للمدعي صلحا عن دعواه؟

يصح، لأنه يجوز أن يعتق عبده، ويفارق امرأته بعوض، ومن علم بكذب دعواه لم يبيع له أخذ العوض، لأنه أكل لمال الغير بالباطل.

❖ لو قال أقر لي بديني وأعطيك منه كذا. فأقر بالدين، فما الحكم؟

صح الإقرار، لأنه أقر بحق يحرم عليه إنكاره، ولا يصح الصلح، لأنه يجب عليه الإقرار بما عليه من الحق، فلم يحل له أخذ العوض عليه فإن أخذ شيئا رده.

❖ ما حكم الصلح عن مجهول من دين أو عين بمعلوم؟

• إن تعذر عليه صح.

• إن لم يتعذر عليه ففيه قولان:

١. يصح وهو المشهور.

٢. لا يصح كما لو صالح الورثة الزوجة عن حصتها من التركة.

❖ الصلح عن إنكار، حقيقته وآثاره:

١. إن كان بغير العين المدعى بها، صح الصلح، وكان للمدعى بيعٌ، لأنه يعتقده عوضاً عن ماله، يرد معيبه ويفسخ الصلح، ويؤخذ منه بشفعة، أما المدعى عليه لهو له ابراء.

٢. إن كان ببعض العين المدعى بها، صح الصلح، وهو لهما ابراء.

❖ حكم الصلح عن إنكار مع علم أحدهما بكذب نفسه: لا يصح الصلح في حقه باطناً، ويحرم عليه أخذ المال لأنه أكل له بالباطل.

❖ إن صالح عن المنكر أجني بغير إذنه، فما الحكم؟

يصح الصلح، ولا يرجع عليه، لأنه أدى عنه ما لا يلزمه أداؤه، فكان متبرعاً.

❖ ما لا يصح الصلح فيه:

١. عن حد، لأنه ليس بمال ولا يؤول إليه.

٢. عن حق شفعة.

٣. عن ترك الشهادة بحق أو باطل.

❖ أحكام الجوار: ما ذكر المؤلف من أمثله قلّ مثيلها في عصرنا، ولكن تضبطها قواعد كالضرر يزال، وإذن الإمام أو نائبه.

باب الحجر

❖ تعريفه: لغة: التصديق والمنع.

اصطلاحاً: منع إنسان من تصرفه في ماله.

❖ أنواعه:

١. حجر لحق الغير، كعلي المفلس.

٢. حجر لحق نفسه، كعلي صغير أو مجنون ونحوهما.

❖ حكم مطالبة العاجز عن الوفاء وحبسه:

لا تجوز مطالبته ولا حبسه لقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾.

❖ الإجراءات التي تتخذ فيمن ادعى العسرة، ودينه عن عوض، كثمن وقرض، أولاً وعرف له مال سابق، الغالب بقاؤه أو كان أقر بالملاءة؟

يجبس إن لم يقيم بينة تخبر باطن حاله، وتسمع البينة قبل حبس وبعده، وإلا حلف وخلي سبيله.

❖ الإجراءات التي تتخذ لحل القادر على الوفاء:

١. وجب على الحاكم أمره بوفائه بطلب غريمه لحديث «مطل الغني ظلم»، ولغريم من أراد سفراً منعه من غير جهاد متعين، حتى يوثق برهن محرز أو كفيل مليء.
٢. فإن أبي حبس بطلب الدائن ذلك لحديث «لي الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته».
٣. فإن أبي عزره مرة بعد أخرى.
٤. فإن أصر على عدم قضاء الدين ولم يبيع ماله باعه الحاكم وقضاه لقيامه مقامه ودفعاً لضرر رب الدين بالتأخير.

❖ الحجر على من له مال لا يفي بدينه:

وجب على الحاكم الحجر عليه بسؤال غرمائه كلهم أو بعضهم لحديث كعب بن مالك: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ، وباع ماله.

❖ حكم إظهار الحجر للمفلس: يستحب إظهار حجره ليعلم الناس بحاله، فلا يعاملوه إلا على بصيرة.

❖ نفوذ تصرف المحجور عليه لفلس:

١. بعد الحجر لا ينفذ تصرفه أي المحجور عليه لفلس في ماله الموجود، والحادث بإرث أو غيره، إلا وصية أو تدبير، ولا يصح إقراره على ماله.

٢. أما تصرفه في ماله قبل الحجر عليه فصحيح لأنه رشيد، غير محجور عليه.

❖ رجوع من باعه أو أقرضه بعين ماله:

١. إن كان تعامله قبل الحجر ووجد ماله باقياً بحاله، ولم يأخذ شيئاً من ثمنه فهو أحق به، لقوله صلى الله عليه وسلم (من أدرك متاعه عند إنسان أفلس فهو أحق به).

٢. إن كان بعد الحجر وجهله فهو كالأول لأنه معذور بجهله، وإلا فلا لأن دخل على بصيرة.

❖ تصرف المفلس في ذمته: يصح ويطالب بما لزمه بعد فك الحجر عنه.

❖ بيع الحاكم مال المفلس وقسمته بين الغرماء:

يبيع الحاكم مال المفلس الذي ليس من جنس الدين بثن مثله أو أكثر، ويقسم ثمنه فوراً بقدر ديون غرمائه الحالة، لأن هذا هو جل المقصود من الحجر عليه وفي تأخير ماله، وهو ظالم لهم.

❖ أثر الفلس والموت في حلول الدين المؤجل:

لا يحل دين مؤجل بفلس مدين لأن الأجل حق للمفلس فلا يسقط بفلسه كسائر حقوقه، ولا يحل مؤجل أيضاً بموت مدين بشرط إن يوثقه ورثته برهن يحرز أو كفيل مليء بأقل الأمرين من قيمة التركة، أو الدين لأن الأجل حق للبيت، فورث عنه، كسائر حقوقه فإن لم يوثقوا حل، لغلبة الضرر.

❖ ظهور غريم بعد القسمة: إن ظهر غريم للمفلس بعد قسمة ماله لم تنقض القسمة ورجع الغريم على الغرماء بقسطه.

- ❖ بم ينفك الحجر عن المفلس:
 ١. بالحاكم لأنه ثبت بحكمه، فلا يزول إلا به.
 ٢. بوفائه ما عليه بلا حاكم، لزوال موجبه.
- ❖ أصناف المحجور عليهم لحق أنفسهم: الصغير والسفيه والمجنون.
- ❖ الفروق بين الحجر على المفلس ومن حجر عليه لحظ نفسه:
 ١. المصلحة في المفلس للغرماء، أما هم فتعود المصلحة عليهم.
 ٢. الحجر عليهم في ذمتهم وأموالهم، أما المفلس ففي ماله.
 ٣. لا يحتاج لحاكم للحجر عليهم، بخلاف المفلس.
- ❖ حكم رجوع من أعطاهم ماله، وحكم تلفه فيه أيديهم:

له أن يرجع بعينه إن بقي، وإن تلف أو أتلّفوه لم يضمّنوا لأنه سلّطهم عليه برضاه، سواء علم بالحجر أو لا، وصوب المرادوي أنه يعود على ولي السفيه إن لم يعلم بالحجر.
- ❖ ما يزول به الحجر عليهم:
 ١. إذا بلغ الصغير ورشد.
 ٢. إذا عقل المجنون ورشد.
 ٣. إذا رشد السفيه.
- ❖ المراد بالرشد، وكيفية معرفته:

الرشد هو الصلاح في المال، ويعرف بـ:

 ١. أن يتصرف في ماله مراراً فلا يغبن غبناً فاحشاً غالباً.
 ٢. ألا يبذل ماله في حرام، أو في غير فائدة.
- ❖ اختبار الصغير قبل دفع المال إليه: لا يدفع المال إليه حتى يختبر بما يليق به ليعلم رصده قبل بلوغه، لقوله تعالى ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ﴾ الآية، والاختبار يختص بالمراهق، الذي يعرف المعاملة والمصلحة.
- ❖ الأحق بالولاية على المحجور عليه:
 ١. إن كان السفيه بلغ سفيها واستمر أو كان صغيراً أو مجنوناً، كان وليه الأب الرشيد العدل، ولو ظاهراً لكمال شفقتة، ثم وصيه لأنه نائبه ولو بجعل، ويوجد متبرع، ثم الحاكم لأن الولاية انقطعت من جهة الأب فتعينت للحاكم، وفي رواية أن الجد قبل الحاكم.
 ٢. أما إن انفك عنه السفيه ثم عاد سفيهاً، فلا ينظر في ماله إلا الحاكم، كمن جن بعد بلوغ ورشد.

❖ ضابط تصرف الولي في مال المحجور عليه: يتصرف بالأحظ ماليا لوليّه، لقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.

❖ حكم بيع عقار المحجور عليه: لا يبيع عقاره إلا لضرورة أو غبطة.

❖ أكل الولي من مال موليه:

١. إن كان الولي غنيا فلا يجوز له الأكل من ماله موليه.

٢. إن كان فقيرا يأكل من مال موليه الأقل من كفايته أو أجره عمله؛ لأنه يستحق بالعمل والحاجة جميعا، فلم يجز أن يأخذ إلا ما وجدا فيه مجانا، فلا يلزمه عوضه إذا أيسر.

❖ الأحوال التي يقبل فيها قول الولي:

١. يقبل قول الولي بيمينه والحاكم بغير يمين بعد فك الحجر في النفقة وقدرها ما لم يخالف عادة وعرفا.

٢. يقبل قول الولي في وجود الضرورة والغبطة.

٣. يقبل قول الولي في التلف وعدم التفريط؛ لأنه أمين، والأصل براءته.

٤. يقبل قول الولي في دفع المال إلى موليه بعد رشده؛ لأنه أمين، وإن كان بجعل لم يقبل قوله في دفع المال؛ لأنه قبضه لنفسه.

❖ تصرفات المأذون له:

ولا يتبرع المأذون له بدراهم ولا كسوة، بل بإهداء مأكول وإعارة دابة وعمل دعوة بلا إسراف.

❖ تصرفات غير المأذون له:

له الصدقة من قوته بنحو رغيف إذا لم يضره، وللهرأة الصدقة من بيت زوجها بذلك ما لم تضطرب العادة أو لم يكن بخيلا وتشك في رضاه.

باب الوكالة

❖ تعريفه: لغة: بفتح الواو وكسرهما التفويض.

اصطلاحا: استنابة جائز التصرف مثله فيما تدخله النيابة.

حكمها: الوكالة جائزة بالكاتب والسنة والإجماع، قال تعالى ﴿فَاتَّبِعُوا أَمْرَكُمْ بِرِزْقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ﴾،

وقال تعالى ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾، ووكل صلى الله عليه وسلم عمرو بن الجعد في شراء

الشاة، وحكى الموفق وغيره اجماع الأمة على جوازها في الجملة.

❖ صيغة انعقادها:

١. تصح الوكالة بكل قول يدل على الإذن كافعل كذا أو أذنت لك في فعله ونحوه، ويعتبر تعيين الوكيل فلا

يصح وكت أحد هذين.

٢٠. يصح قبولها على الفور والتراخي بكل قول أو فعل دال على القبول؛ لأن قبول وكلائه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان بفعلهم، وكان متراخيا عن توكيله إياهم؛ ولأنه إذن في التصرف والإذن قائم ما لم يرجع عنه.

❖ توقيت الوكالة وتعليقها:

تصح الوكالة مؤقتة كقوله أنت وكلاء لمدة شهر، وتصح معلقة بشرط، كأن يقول إذا تمت مدة الإجارة في داري فبعتها.

❖ ضابط من يصح توكله وتوكيله: يصح ممن له التصرف في شيء لنفسه.

❖ ما يستثنى من يصح توكيله ولا يصح تصرفه لنفسه:

١. توكيل امرأة في طلاق نفسها أو غيرها.

٢. أن يتوكل واجد الطول في قبول نكاح أمة لمن تباح له.

٣. توكل غني عن فقير في قبول زكاة.

٤. قبول نكاح اخته ونحوها لأجنبي، ويشترط تسمية الموكل ولو نوى أنه قبله لموكله ولم يذكره لم يصح.

❖ ما تصح الوكالة فيه: يصح التوكيل في كل حق آدمي من العقود والفسوخ والعق، والطلاق؛ لأنه يجوز التوكيل في

الإنشاء، فجاز في الإزالة بطريق الأولى، والرجعة، وتملك المباحات من الصيد والحشيش ونحوه.

❖ ما لا تصح الوكالة فيه:

١. ما يتعلق بعين الشخص بحيث لا يقوم غيره مقامه، كالقسم بين الزوجات واللعان والأيمان والندور والقسامة.

٢. ما كان محرما كالغصب والجناية والظهار.

❖ الوكالة في العبادات:

العبادات على ثلاثة أنواع:

١. العبادات المالية المحضة، كالزكاة والصدقة، فتصح الوكالة فيها، لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يبعث عماله لقبض الصدقات وتفريقها.

٢. العبادات المركبة من المال والبدن، كاللحج والعمرة، لحديث الخثعمية.

٣. العبادات البدنية المحضة لا تصح الوكالة فيها؛ لأنها تتعلق ببدن من هي عليه، إلا ركعتي الطواف لأنها تبع للحج والعمرة.

❖ الوكالة في الحدود:

تصح الوكالة في الحدود في اثباتها واستيفائها لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (واغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها) فاعترفت، فأمر بها فرجمت، متفق عليه.

❖ **توكيل الوكيل فيما هو موكل فيه:**

يصح في أحوال:

١. أن يأذن له الموكل.

٢. أن لا يتولاه مثله.

٣. أن يعجزه.

❖ **حكم الوكالة من حيث الجواز واللزام:**

الوكالة عقد جائز من الطرفين إلا أن تكون بأجرة فتكون لازمة للوكيل.

مبطلات الوكالة:

١. بفسخ أحدهما لها.

٢. موت أحدهما.

٣. الجنون المطبق لأحدهما.

٤. الفعل المنافي للوكالة حكماً، كوطء الزوجة بعد توكيلها بطلاقها، ومكاتبة العبد بعد التوكيل بعتقه.

٥. عزل الوكيل ولو قبل علمه؛ رفع عقد لا يفتقر إلى رضا صاحبه، وعنه لا ينعزل قبل علمه؛ لما فيه من الضرر

على الوكيل والمتعاملين معه، وهو الرابع.

٦. حجر السفه، لزوال أهلية التصرف.

٧. الحجر لفلس إذا كان عين المال الموكل فيه محجوراً عليه؛ لانقطاع تصرف الموكل في المال، بخلاف لو كان

التصرف في الذمة كأن يقول له اشتر لي كذا، فيصح.

❖ **تصرف الوكيل قبل علمه بالعزل:**

إن أقام الموكل بينة على عزله ضمن الوكيل، وإلا فلا.

❖ **متى لا يصح بيع وشراء الوكيل:**

لا يصح بيع الوكيل ولا من في حكمه، كالحاكم وأمينه وناظر وقف ووصي ومضارب وشريك عنان ووجه، إذا:

١. باع أو اشترى من نفسه؛ لأن العرف في البيع بيع الرجل على غيره فحملت الوكالة عليه، ولأنه تلحقه تهمة.

٢. باع أو اشترى ممن لا تقبل شهادته له، كولده ووالده ونحوهم؛ لأنه متهم في حقه ويميل إلى ترك الاستقصاء عليهم في الثمن.

❖ **مسائل متعلقة بالثمن في بيع الوكيل وشرائه:**

١. إن باع بعرض أو نساء أو بغير نقد البلد، لم يصح البيع؛ لأن عقد الوكالة لم يقتضه، وإن كان في البلد نقدان باع

بأغلبهما رواجاً، وإن تساوى خيراً.

٢. إن باع بأقل مما قدر له، أو أقل من قيمة المثل إن لم يقدر له، صح البيع ضمن النقص، وإن اشترى له بأكثر مما قدر له، أو أكثر من قيمة المثل إن لم يقدر له، صح البيع وضمن الزيادة؛ لأن من صح منه ذلك في ثمن مثله صح بغيره، وضمن النقص في مسألة البيع وضمن الزيادة في مسألة الشراء لأنه مفروط.
٣. إذا باع بالمؤجل حالاً أو اشترى بالحال مؤجلاً؛ صح البيع إن لم يكن فيه ضرر، وإلا فلا، والوجه الثاني أنه يصح ولو كان فيه ضرر ما لم ينه عن ذلك.

❖ شراء الوكيل معيباً:

١. إذا كان يعلم العيب:
- أ. إذا كان الثمن من عين المال لم يصح؛ لأنه اشترى له ما لم يأذن له فيه.
- ب. إذا كان الثمن في الذمة صح الشراء، فإن رضي الموكل كان له، وإلا كان للوكيل لأنه دخل على بصيرة.
٢. إن جهل العيب كان لهما رده، ما لم يرض الموكل بالعيب قبل أن يرده الوكيل، لأن الحق للموكل.

❖ من تتعلق به حقوق العقد:

حقوق العقد - كتسليم الثمن وقبض المبيع، والرد بالعيب وضمن الدرك إذا كان المبيع مستحقاً - تتعلق بالموكل

❖ ما يملكه الوكيل من التصرف وما لا يملكه:

١. ما يملكه: تسليم المبيع في البيع، وتسليم الثمن في الشراء فلو أخره بلا عذر وتلف الثمن ضمنه؛ لتعديه بالتأخير.
٢. ما لا يملكه: قبض الثمن في البيع، وقبض المثل في الشراء، ما لم تدل قرينة على إذن الموكل، وليس للوكيل تقليبه على مشتر إلا بحضرة الموكل.

❖ الخلاف في جواز قبض الوكيل للثمن في البيع:

١. لا يقبضه إلا بإذن أو قرينة تدل على إذن الموكل، كموضع يضع فيه الثمن بترك قبض الوكيل له، فإن تركه ضمنه؛ لأنه يعد مفروطاً.
٢. لا يقبضه إلا بإذن، وهذا قول ضعيف.
٣. يقبضه مطلقاً، وإن تركه ضمن، وعليه العمل.

❖ مسائل متفرقة في الوكالة:

١. إن وكله في بيع فاسد لم يصح ولم يملكه؛ لأن الله تعالى لم يأذن فيه.
٢. الوكالة العامة لا تصح، كأن يقول وكلتك في كل قليل وكثير.
٣. إن وكله في الشراء ولم يعين نوعاً وثنناً؛ لم يصح؛ لأنه يكثر فيه الغرر.
٤. وإن وكله في بيع ماله كله أو ما شاء منه؛ صح، وقولهم في: بع من مالي ما شئت: أن له بيع ماله كله.
٥. الوكيل في الخصومة لا يقبض؛ لأن الإذن لم يتناوله لفظاً ولا عرفاً، ولأنه قد يرضى للخصومة من لا يرضاه للقبض.

٦. وعكسه الوكيل في القبض: له الخصومة؛ لأنه لا يتوصل إليه إلا بها، فهو إذا فيها عرفاً.
٧. وإن قال الموكل: قبض حقي من زيد، فلا يقبضه من ورثته، لأنه لم يؤمر بذلك ولا يقتضيه العرف، إلا أن يقول له قبض حقي الذي على زيد، فله حينئذ أن يقبضه من الورثة.
٨. إن قال قبضه اليوم لم يملكه غداً.
٩. لا يضمن الوكيل في الإيداع إذا أودع ولم يشهد وأنكر المودع؛ لأن المودع يقبل قوله في الرد والتلف، فلا يكون في الإشهاد فائدة.
١٠. يضمن الوكيل في قضاء الدين إذا أنكر رب الدين، وكان بغير حضور الموكل، ولم يشهد.
١١. يقبل قول الوكيل فيما وكل فيه، فإن اختلفا فقال الوكيل وكنتي في بيع، وقال الموكل بل في اجارة، قبل قول الوكيل.

❖ ضمان الوكيل على ما وكل في بيعه ونحوه:

يد الوكيل يد أمانة، فلا يضمن ما تلف بيده بلا تفريط، ويقبل قوله في نفي التفريط، وفي الهلاك مع يمينه، فإن ادعى التلف بأمر ظاهر كلف بإقامة البينة، وإلا ضمن، ويقبل قول الوكيل إذا اختلف مع الموكل في قدر الثمن، ويقبل قوله في رد العين أو ثمنها إلى الموكل إلا إن كان وكلاً بجعالة، فقول الموكل، وإن قبض الوكيل الثمن حيث جاز وتلف في يده فلا يضمن؛ لأنه لا يلزم تسليمه قبل طلبه.

❖ دفع الحق إلى مدعي الوكالة:

١. إن كانت بلا بينة لم يلزم من بيده الحق دفعه إلى الوكيل، ولم يلزمه اليمين بتكذيبه، لجواز أن ينكر الموكل الوكالة فيرجع عليه.

٢. إن دفع الحق من هو بيده إلى الوكيل، فأنكر الموكل فله الرجوع عليه بعد الحلف لاحتمال صدق الوكيل فيها، ويضمن من بيده الحق، وله الرجوع على الوكيل إلا إن صدق الوكيل.

❖ دفع الوديعة إلى مدعي الوكالة:

إن دفع الوديعة من هي عنده إلى مدعي الوكالة بلا بينة أخذها صاحبها حيث وجدها؛ لأنها عين حقه، فإن تلفت ضمن أيهما شاء -الدافع والقابض-، فإن ضمن القابض لم يرجع القابض على الدافع، وإن ضمن الدافع لم يرجع الدافع على القابض إن صدقه.

باب الشركة

❖ أنواع الشركات:

١. أملاك وهي اجتماع في استحقاق، كثبوت الملك في عقار أو منفعة لاثنين فأكثر.
٢. عقود وهي اجتماع في تصرف من بيع ونحوه، وهو المراد في هذا الباب، وهي خمسة أنواع:

- شركة عنان.
- شركة مضاربة.
- شركة وجوه.
- شركة الأبدان.
- شركة المفاوضة.

❖ شركة عنان: هي أن يشترك شخصان فأكثر بمالهما المعلوم ولو متفاوتا، ليعملا فيه ببدنيهما أو أحدهما، ويكون ربحه أكثر من ماله.

❖ شركة المضاربة: هي دفع مال معلوم لتجربه مقابل جزء معلوم مشاع من ربحه، وتسمى قراضا ومعاملة.

❖ شروط شركة العنان والمضاربة:

١. أن يكون رأس المال من التقدين المضروبين ولو مغشوشين يسيرا، فلا تصح بعروض؛ لأن قيمته ربما زادت قبل بيعه فيشاركه الآخر في ثناء العين التي هي ملكه، وعنه تصح ولو كان العرض مثليا؛ لأن مقصود الشركة تصرفهما في المالين جميعا وكون ربح المالين بينهما وهو حاصل في العروض كحصوله في الأثمان، وأن الأصل في المعاملات الحل، ولعل القول الثاني أرجح.

٢. أن يكون مال كل منهما حاضرا معلوما.

٣. أن يشترط لكل منهما جزءا من الربح مشاعا معلوما.

❖ بم تكون الوضعية -الخصارة- في الشركة؟

تكون على قدر المال؛ لأنها عبارة عن نقصان رأس المال، وهو مختص بالقدر.

❖ ما لا يشترط في الشركة:

١. لا يشترط خلط المالين؛ لأن القصد الربح وهو لا يتوقف على الخلط.

٢. ولا يشترط أن يكون المال من جنس واحد ما دام من جنس الأثمان، فإن اقتسما رجع كل بماله ثم اقتسما الفضل.

❖ تصرف الشريك في مال شركة العنان والمضاربة:

له أن يتصرف في كل ما فيه مصلحة تجارتها من بيع وشراء وقبض وحوالة ونحوها، ولا يصح أن يتصرف فيما ليس فيه مصلحة تجارتها كمكاتبه رقيق وتزويجه وعتقه ومحاباة.

❖ ما يلزم الشريك أن يتولاه في شركة العنان والمضاربة:

على كل منهما أن يتولى ما جرت العادة بتولييه، فإن استأجر له فالأجرة من ماله الخاص.

❖ لو قال خذ هذا المال مضاربة ولم يذكر سهم العامل، فلن الربح وعلى من الوضعية؟

الربح والوضعية على رب المال في هذه الحال، وللعامل أجرة مثله وإن لم يحصل ربح.

❖ قسمة الربح في المضاربة:

١. إن قال الربح بيننا، فيكون بينهما بالنصف؛ لأنه أضافه إليهما إضافة واحدة ولا مرجح فاقتضى التسوية.
٢. إن حدد جزءا معلوما لأحدهما صح، والباقي للآخر؛ لأن الربح مستحق لهما، فإذا قدر نصيب أحدهما منه فالباقي للآخر بمفهوم اللفظ.

❖ قسمة الربح في المضاربة إن اختلف الشريكان:

١. إن اختلفا قبل الربح لمن الجزء المشروط كان الربح لعامل قليلا كان أو كثيرا؛ لأن الذي يُنص على ربحه هو العامل، وهو يشبه الأجير، ويحلف مدعي أن المشروط للعامل.
٢. إن اختلفا بعد الربح في قدر الجزء المشروط فيقبل قول المالك مع يمينه.

❖ ما يترتب على فساد شركة المضاربة:

اختلف في ذلك على قولين:

١. أن الربح لرب المال، وللعامل أجرة مثله.
٢. أن الربح بينهما بما يقسمه أهل الخبرة؛ لأن العدل يقتضيه، وهو مقصود الشريكين، ولعله الرابع.

❖ حكم توقيت المضاربة وتعليقها:

تصح مؤقتة ومعلقة.

❖ حكم مضاربة العامل بمال لآخر:

فيه تفصيل:

١. إن أضر الأول ولم يرض لم تجز؛ لأنها تنعقد على الحظ والنماء فلم يجز أن يفعل ما يمنعه منه، فإن فعل رد حصته من ربح الشركة الثانية في الشركة الأولى؛ لأنه استحق ذلك بالمنفعة التي استحققت بالعقد الأول.
٢. أن لم تضر الأول أو أذن جازت.

❖ ولا نفقة لعامل إلا بشرط؛ لأنه دخل على العمل بجزء، فلم يستحق غيره إلا بشرط.

❖ قسم الربح ووقايته رأس المال في المضاربة:

لا يقسم الربح إلا بأحد أمرين:

١. فسخ العقد.

٢. اتفاقهما

❖ ما يترتب على تلف رأس المال أو بعضه:

١. إن كان قبل التصرف انفسخت فيه المضاربة، كالتلف قبل القبض.
٢. إن كان بعد التصرف جبر من الربح، ولا يستحق العامل شيئا إلا بعد كمال رأس المال.

❖ النض والتضيض: هو تحويل العروض إلى نقد.

- ❖ يلزم تنضيض المال إذا كان عروضاً في حال فسخ عقد المضاربة.
- ❖ أحوال لا يجبر فيها الخسارة من الربح:
 ١. إذا تقاسم المال ناضاً.
 ٢. إذا تحاسبا والمال ناض.
- ❖ مبطلات شركة المضاربة: تبطل بموت أحد الشريكين.
- ❖ حكم موت العامل وجهل بقاء ما بيده:

يكون دينا في التركة؛ لأن الإخفاء وعدم التعيين كالغصب.
- ❖ من يقبل قوله وفيما يقبل في شركة المضاربة:
 ١. يقبل قول العامل فيما يدعيه من هلاك أو خسران وما يذكر أنه اشتراه لنفسه أو للمضاربة؛ لأنه أمين ما لم توجد بينة.
 ٢. يقبل قول رب المال في عدم رده إليه.
- ❖ شركة الوجوه: أن يشتركا على أن يشتريا في ذمتيهما من غير أن يكون لهما مال بجاههما، فما ربحاه فهو بينهما على ما شرطاه، وسميت بذلك لأنهما يعملان فيها بوجههما أي جاههما.
- ❖ حقيقة شركة الوجوه:

كل واحد من الشريكين وكيل صاحبه وكفيل عنه بالثمن؛ لأن مبناها على الكفالة والوكالة.
- ❖ مقدار الملك والخسارة والربح:

الملك بينهما على ما شرطاه لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (المسلمون على شروطهم)، والخسارة بقدر الملك، والربح على ما شرطاه.
- ❖ شركة الأبدان: أن يشتركا فيما يكتسبان بأبدانهما، وهي نوعان:
 ١. الصناعات: وهي أن يشتركا فيما يكتسبان بأبدانهما، كالحدادين والنجارين، وإن اختلفت الصناعات كقصار مع خياط.
 ٢. تملك المباحات: وهي تملك المباحات كالاحتطاب والصيد ونحوهما، لحديث عبدالله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ "اشتركت أنا، وسعد، وعمار، يوم بدر فلم أجد أنا وعمار بشيء، وجاء سعد بأسيرين".
- ❖ ما يلزم الشريكين في شركة الأبدان:
 ١. يشتركان في كسبهما من صنائعهما.
 ٢. فما تقبله أحدهما من عمل يلزمهما فعله وبطالبان به؛ لأن شركة الأبدان لا تنعقد إلا على ذلك.
 ٣. ولكل واحد منهما طلب الأجرة، وللمستأجر دفعها إلى أحدهما، ومن تلفت بيده بغير تفريط لم يضمن.

❖ فائدة شركة الأبدان:

إن ترك أحدهما العمل لعذر فالكسب الذي عمله أحدهما بينهما، وقيل ولو بلا عذر، وقال ابن قدامة يحتمل أنه إن ترك العمل لغير عذر فليس له مشاركة صاحبه فيما كسب.

❖ الفرق بين أن يشتركا على أن يحملا على دابتهما وأن يأجرانها بأعينهما:

في الصورة الأولى الأجرة بينهما، والصورة الثانية لكل منهما أجرة دابته؛ لأنه متعلق بعين فلكل منهما أجرة دابته، بخلاف شركة الأبدان فهي متعلقة بالذمة.

❖ شركة المعاوضة: وهي أن يفوض كل منهما إلى صاحبه كل تصرف مالي وبذني من أنواع الشركة.

❖ الربح والوضيعة في شركة المعاوضة:

الربح على ما شرطه الشريكان، والوضيعة بقدر المال.

❖ متى تفسد شركة المعاوضة:

إذا أدخلها فيها كسبا، أو غرامة نادرين، كوجدان لقطعة أو ركاز أو أرش جنائية، أو أدخلها فيها ما يلزم أحدهما من ضمان غصب ونحوه؛ فسدت؛ لكثرة الغرر فيها، ولأنها تضمنت كفالة وغيرها مما لا يقتضيه العقد.

باب المساقاة والمزارعة

❖ تعريف المساقاة: دفع شجر له ثمر مأكول -ولو غير مغروس- إلى آخر ليقوم بسقيه وما يحتاج إليه بجزء معلوم له من ثمره.

❖ حكمها ودليله: جائزة لحديث ابن عمر (عامل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أهل خيبر بشطر ما يخرج منها، من ثمر أو زرع).

❖ ما تصح فيه المساقاة:

١. شجر له ثمر يؤكل.

٢. شجر له ثمر يؤكل يغرسه العامل في أرض رب الشجر ويعمل عليه حتى يثمر، وتسمى المناصفة والمغارسة.

٣. شجر له ثمر يؤكل موجود ولم يكتمل.

❖ مقدار ما يأخذه العامل من المساقاة:

يأخذ جزءاً من الثمرة مشاعاً معلوماً، لا يجوز التحديد بالشجر، فلو شرطاً في المساقاة الكل لأحدهما أو أصعاً معلومة لم تصح مساقاة وتصح على سبيل الإجارة.

❖ حكم عقد المساقاة والمزارعة من حيث الجواز وال لزوم:

هو عقد جائز على المذهب، فلا يفتقر إلى ذكر مدة ولكل منهما فسخها متى شاء، وعند الجمهور هو عقد لازم دفعاً للضرر، واختاره الشيخ، وتوقيته إلى حصول الثمر أقرب للعدل.

❖ ما يترتب على فسخ عقد المساقاة والمزارعة:

١. إن فسخ المالك قبل ظهور الثمر فللعامل أجرة المثل؛ لأنه منعه من إتمام عمله الذي يستحق به العوض.

٢. إن فسخه العامل قبل ظهور الثمرة فلا شيء له لأنه أسقط حقه.

٣. إن انفسخت بعد ظهور الثمرة، فهي بينهما على ما شرطاه، ويلزم العامل تمام العمل كالمضارب لإزالة.

❖ ما يلزم العامل ورب المال في المساقاة ونحوها:

١. يلزم العامل كل ما فيه صلاح الثمرة من حرث، وسقي وزبار، وتلقيح، وتشميس وإصلاح موضعه وإصلاح طرق

الماء وحصاد ونحوه، ويرجع في ذلك إلى العرف، وضبطه بعض الفقهاء بأنه ما يتكرر كل سنة.

٢. يلزم رب المال ما يحفظ الأصل كسد حائط وإجراء الأنهار وحفر البئر والدولاب ونحوه، وشراء ما يلحق به،

وتحصيل ماء، وزبل، ويرجع في ذلك إلى العرف.

٣. الجذاذ عليهما بقدر حصيتهما إلا أن يشترطه أحدهما، وقيل على العامل لأنه عمل يدوي.

❖ العامل في المساقاة والمزارعة كالمضارب فيما يقبل، ويرد، وغير ذلك.

❖ تعريف المزارعة: دفع أرض لمن يزرعها، ويقوم بشأنها، بجزء مشاع معلوم من الزرع الذي يخرج منها.

على من يكون البذر والغراس:

ظاهر المذهب أنه يشترط أن يكون البذر والغراس على رب المال، المعمول به أنه لا يشترط، ونص عليه في رواية منها،

فيجوز أن يخرج العامل، والدليل حديث مزارعة خيبر.

❖ مسائل متفرقة في المساقاة والمزارعة:

١. إن شرط رب الأرض أن يأخذ مثل بذره، ويقتسما الباقي لم يصح.

٢. إن كان في الأرض شجر، فزارعه على الأرض، وساقاه على الشجر صح.

٣. وكذا لو آجره الأرض، وساقاه على شجرها فيصح، ما لم يتخذ حيلة على بيع الثمرة قبل بدو صلاحها؛ بأن يؤجره

الأرض بأكثر من أجرة المثل، ويساقيه على جزء من الثمر أقل مما هو معتاد، كجزء من ألف جزء.

٤. وتصح إجارة أرض بجزء مشاع مما يخرج منها، فإن لم تزرع نظر إلى معدل المغل، فيجب القسط المسمى.